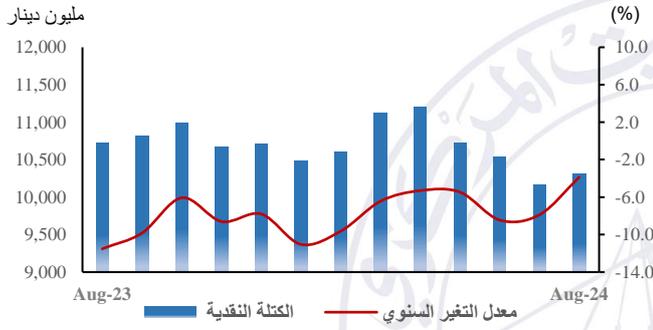


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.42 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 10.31 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.72 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لرصيد عرض النقد (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة لانخفاض كل من رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.36 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتصل قيمته نحو 8.76 مليارات دينار، ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.57 مليار دينار وبنسبة 3.6% لتصل قيمته نحو 1.55 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أغسطس 2024 مقارنة مع نهاية أغسطس 2023 (الشهر المقابل من العام السابق)، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.0% لتبلغ قيمته نحو 40.23 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.03 مليارات دينار وبنسبة 4.8%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.98 مليار دينار وبنسبة 27.9%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.67 مليار دينار وبنسبة 3.5%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودايع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.43 مليار دينار وبنسبة 5.1%، وارتفاع ودايع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.23 مليار دينار وبنسبة 3.3%.

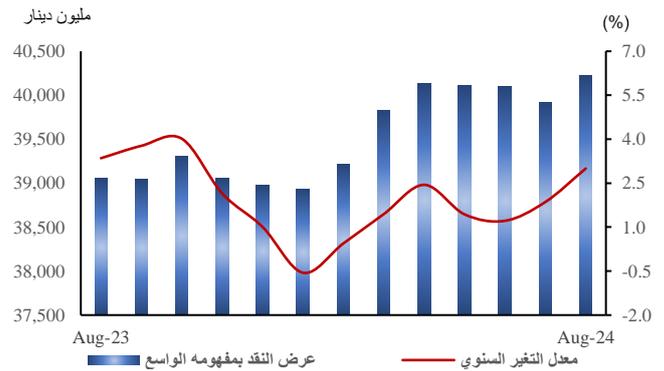
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أغسطس 2024 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 2.76 مليار دينار وبنسبة 11.6% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.98 مليار دينار وبنسبة 27.9%)، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 1.6%، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 1.59 مليار دينار وبنسبة 10.5% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.12 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتبلغ قيمته نحو 40.23 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل نحو 39.06 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.59 مليار دينار وبنسبة 5.6% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.42 مليار دينار وبنسبة 3.9% من جهة أخرى.

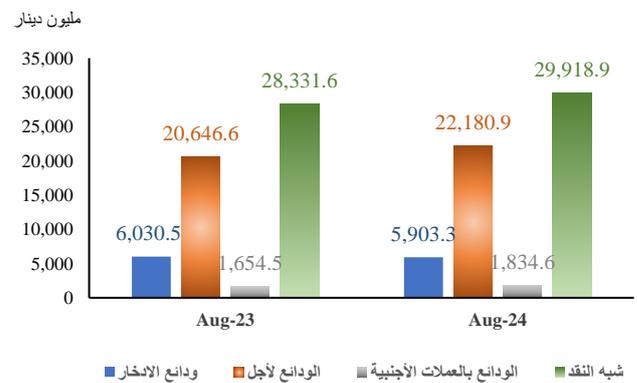
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.03 مليارات دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمته نحو 88.58 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 84.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 3.01 مليار دينار وبنسبة 13.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 25.61 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.86 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمتها نحو 46.53 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.24 مليار دينار وبنسبة 8.3% لتصل إلى نحو 3.11 مليار دينار. وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من مطالب على الحكومة، وقروض للبنوك، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، وبقًا (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 30.1%، و22.4%، و13.8%، و8.1%، و5.5%، و2.4% لكلٍ منهم على الترتيب.

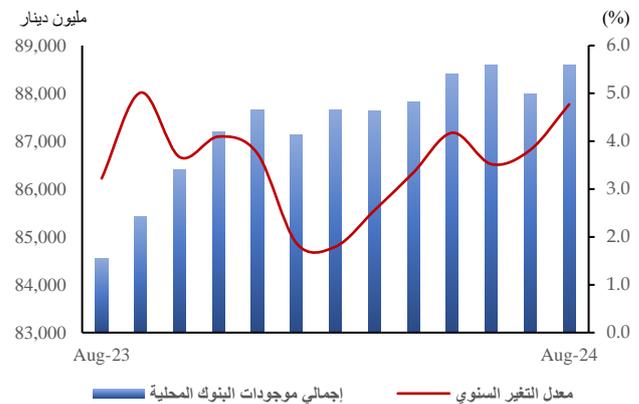
هذا، وتمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.5% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أغسطس 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 52.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 28.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 26.7% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى بنحو 37.8%، و18.1%، و11.1% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة كلٍ من قروض للبنوك الأجنبية، والودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 7.5%، و2.2% على التوالي لكلٍ منهم من جهة أخرى.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



قيمة بلغت نحو 47.06 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 73.4%، و26.6% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

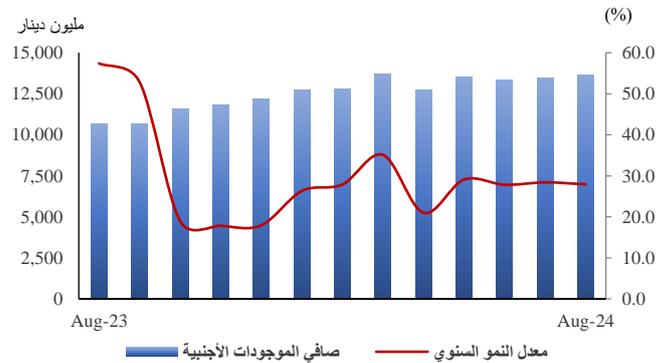
وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً بنحو 1.22 مليار دينار وبنسبة 4.3%، لتبلغ قيمته نحو 29.65 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل نحو 28.42 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.89 مليار دينار، وبنسبة 7.5%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.37 مليار دينار، وبنسبة 11.6%)، والتجارة (0.29 مليار دينار، وبنسبة 8.7%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.20 مليار دينار، وبنسبة 17.1%)، والخدمات الأخرى (0.11 مليار دينار، وبنسبة 3.3%).

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.25 مليار دينار، وبنسبة 12.4%)، وقروض للبنوك (0.23 مليار دينار، وبنسبة 22.4%)، والصناعة (0.15 مليار دينار، وبنسبة 6.6%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 7.7% في نهاية أغسطس 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.98 مليار دينار وبنسبة 27.9% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 13.66 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.68 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.01 مليار دينار وبنسبة 13.3%، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 0.2%.

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



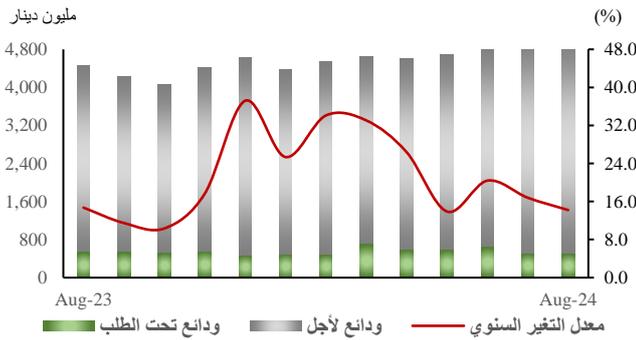
شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



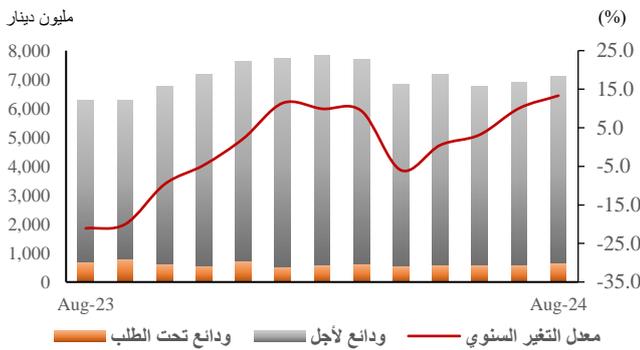
2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.67 مليار دينار وبنسبة 3.5% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 48.73 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل

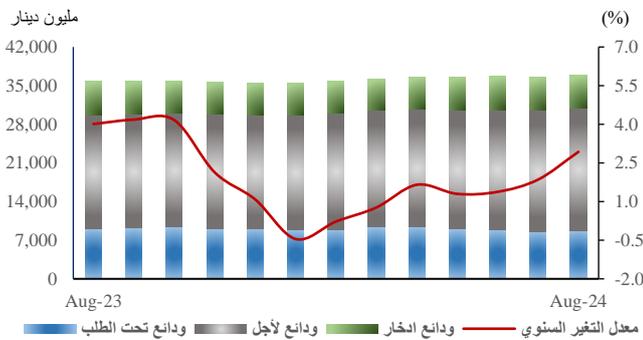
شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



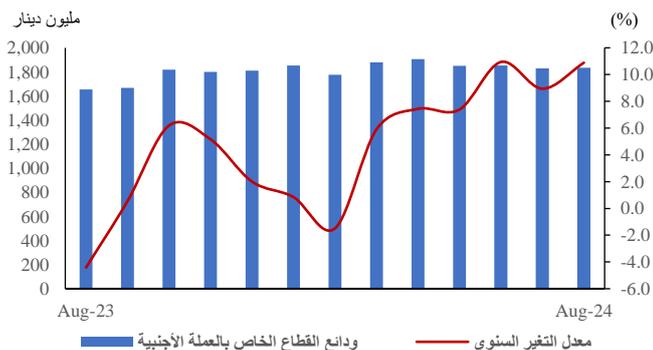
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية



شكل (13): تطور أرصدة القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.43 مليار دينار وبنسبة 5.1% لتبلغ قيمته نحو 49.98 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع نتيجةً للارتفاع في رصيد كلٍ من ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.56 مليار دينار وبنسبة 10.0% لتبلغ قيمته نحو 6.22 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل نحو 5.65 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 14.2%، حيث بلغت قيمته 5.08 مليارات دينار في نهاية أغسطس مقابل نحو 4.45 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.23 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمته 38.68 مليار دينار في نهاية أغسطس 2024 مقابل 37.45 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 43.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2024. كما بلغت نسبة كلٍ من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 7.0% و5.7% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2024.